المحور الثاني: المقاربة المقارنة في تحليل السياسة الخارجية.

تمهيد:

يرى أنصار المقاربة المقارنة أن تحليل السياسة الخارجية هو من حيث الجوهر تحليل مقارن، فالحديث عن السياسة الخارجية باعتبارها عملية لصناعة القرار يفترض ضرورة مقارنة العمليات والإجراءات المميزة لها كنسق للأفعال المتضمن تأثر مجموعة محددة من المتغيرات ببعضها البعض.

أولا: *أهداف التحليل المقارن.*

للمقارنة استخداماتها ومناهجها التي عند تجريبها بشكل جيد توفر أرضية تقنع بمصداقيتها، وفي هذا المضمار حدد "مايكل هاس Michael Haass" أربعة أهداف مترابطة فيما بينها للتحليل المقارن، وهي:

1- إظهار التشابهات والاختلافات التي تساعد على اختبار الافتراضات حول الترابط بين الأحداث، من أجل بلورة رؤية واضحة عن العلاقات الارتباطية أو السببية.

2- تقديم وصف أكثر شمولية لظاهرة السياسة الخارجية، وذلك بصياغة التفاصيل واستكمال صورة الأحداث والعمليات واتجاه العلاقات القائمة.

3- تحمل المقارنة عنصري التحليل والتفسير، وهذا لا يعني أنها تقتصر على تحديد ما تقوم عليه السياسة الخارجية للدولة فحسب، بل تتجاوزه إلى تحديد ما يجب أن تكون عليه.

4- يمكن أن تقدم المقارنة أرضية للتنبؤ بواسطة تحديد بعض الشروط الخاصة بالمخرجات التي يمكن توقعها، فعلى الرغم من الصعوبات الواضحة في

محاولة التنبؤ بالسلوك، إلا أن الدراسة العلمية والتطبيق في السياسة الخارجية يعتمدان على عنصر التوقع والتنبؤ.

ثانيا: *مستويات التحليل المقارن.*

1- مقارنة عمليات السياسة الخارجية.

لعل المصدر الرئيسي في تباين عمليات السياسة الخارجية متعلق بالبنية السياسية والأيديولوجية السائدة في المجتمع (المجتمع العام ومجتمع السلطة)، إذ تختلف الأنظمة المفتوحة عن المغلقة في الميل لطريقتها الخاصة التي تجمع بها المعلومات إلى غاية تصنيفها البدائل واتخاذ القرار ضمن نسق سياستها الخارجية الممتد إلى تحديد قدرة النظام في الاستجابة إلى حاجات المجتمع والعالم الخارجي. ومن تم سيكون العامل الأيديولوجي تأثيره في تقوية أو إضعاف عمل نسق السياسة الخارجية، وبالرغم من عدم إمكانية تقييم طبيعة وحجم واتجاه التأثير بوضوح تام، إلا أن مقارنة عمليات السياسة الخارجية لا تستطيع أن تتجاهلها.

يرى "مايكل سميث Michael Smith" أن هناك مجالين عامين مثمرين في تحليل توجهات السياسة الخارجية للدول، الأول هو مجال تقييم تأثير المحددات على عملية صنع القرارات، أما المجال الثاني، فيجعلنا واعين بالطرق التي تستطيع العملية من خلالها التأثير في أداء السياسة الخارجية.

هذا ويؤكد سميث أنه زيادة على تأثير العوامل النظمية الخاصة في عمل نسق السياسة الخارجية، يمكن أن تصبح الأجهزة البيروقراطية المعقدة أو البسيطة مجالا للمقارنة، نفس الشيء بالنسبة للعامل القيادي الذي ترتبط به مهارات عملية صنع القرار، إضافة إلى اتجاه العلاقة بمتغيرات البيئة الخارجية وما توفره من فرص أو تفرضه من قيود في نهج السلوك المرغوب وغير المرغوب فيه، وكنتيجة لكل هذه

التبايانات يمكن أن تظهر أساليب السياسة الخارجية متباينة جذريا تبعا لتباين عمليات صنع قرارات السياسة الخارجية.

2- مقارنة أداء السياسة الخارجية.

بقدر ما تعد عملية تقييم أداء السياسة الخارجية مهمة بالنسبقة للاستراتيجية العامة للدولة، بقدر ما تحمل في طياتها الكثير من خاصيات التعقيد، إذ في بعض الأحيان تصطدم عملية التقييك مع رغبات ودوافع وأغراض صناع القرار الذين لا يريدون مثلا أن يظهروا بمظهر الفشل أمام الرأي العام أو يؤجلون عملية التقييم حتى لا تؤثر على استطلاعات الرأي العام نحو كيانهم السياسي خاصة خلال المناسبات الانتخابية، كما يمكن أن تصطدم عمليات التقييم بعقبات الفساد داخل الأجهزة البيروقراطية.

يبدو أن التعقيد في عملية التقييم لأداء السياسة الخارجية، تحتاج إلى الكثير من التفسير، ويمكن القول بأن تفكيك مفاهيم ك "الانسجام Consensus" و"الإجماع Compability" سيوفر قاعدة واضحة ومميزة للمقارنة، فقد اقترح "فيل وليامز Phil Williams" ومايكل سميث مفهوم "القابلية للنمو Viability" التي توفر النموذج المثالي إزاء تفعيل السياسات الخارجية التي يمكن الحكم عليها، ويتكون مفهوم "القابلية للنمو" عندهما من خمسة عناصر هي:

1 - الوضوح في الأهداف.

2 - الاتساق في الأدوات.

3 - الاستمرارية في التصميم والإنجاز.

4 - الانسجام بين الاهداف والسياسات.

5 - التكيفية والمرونة في الغايات والأنشطة.

يعبر أولى هذه العناصر (وهو الوضوح) عن حاجة الدول لتأكيد طبيعة توجهاتها ودقتها وسط الأحداث المعقدة، من ناحية أخرى يتطلب التماسك وجود متغيرات السياسة الخارجية في حالة اندماج وتحكم، بينما تتضمن الاستمرارية صيانة المنظور الاستراتيجي من الضبابية أو التلاشي. في الوقت ذاته يجب أن تكون السياسة منسجمة مع الشروط المحلية والدولية، ومع الوارد المتوفرة لدى الدولة. وأخيرا يملي مطلب التكيفية بألا تكون السياسة الخارجية للدولة (الواضحة والمتماسكة) جامدة، بحيث يجب ألا تهمل القدرة على التعديل أو الإبداع أو المرونة مع التغيرات.

محاضرات الدكتور معوز عمر